

## اطلع على أعمال الدوائر الجمركية في مرفأ بيروت خليل دعا إلى التحقيق مع شركات تصدر فواتير وهمية تلحق بالدولة خسائر كبيرة



خليل خلال جولته في المرفأ

الملاحظات التقنية التي قدموها والتي قد تسهل العمل، وعلى هذا الأساس فاني أعلن اليوم أنّ المجلس الأعلى للجمارك وإدارة الجمارك قد تقدموا باقتراح لإبقاء على الخط الأحمر وخلق مسار جديد (المسار العشوائي) بتصنيف الشركات إلى مجموعات من خلال معايير معينة، بحيث يعاد إخضاعها للخط الأخضر ويبقى جزء منها خاضعاً للخط الأحمر وجزء آخر خاضعاً لخط آخر أيضاً، وكل ذلك بهدف تسهيل انسياب البضائع ودخولها وخروجها من الأراضي اللبنانية».

وذكر خليل بحالة 81 شركة تصدر فواتير وهمية على الشبكات العامة، معرباً عن أسفه «لأنّ هذه الشبكات لم تتحرك ولم تحقق سوى في نسبة قليلة جداً منها»، وقال: «أضفنا مجموعة جديدة من هذه الشركات وسنقبل شركات أخرى قريباً، مجدداً دعوة الشبكات العامة إلى التحرك والتحقق مع الشركات التي تلحق بالدولة خسائر كبيرة جراء استرداد الـ TVA».

أما في ما يخصّ البضائع التي تحوي إشعاعات والتي ضطبت في المرفأ والمطار، أعلن خليل أنه «أعد تصديرها إلى بلد المنشأ»، لافتاً إلى وجود «بضائع أخرى مشكوك فيها أحيلت إلى الوكالة الوطنية للطاقة الذرية».

## ارتفاع عدد الركاب عبر مطار بيروت 9 في المئة خلال كانون الثاني وشباط

2015 على مستوى ناشط، فتراجعت هبوطاً وإقلاماً وسجلت 211 رحلة في الوصول إلى لبنان بتراجع 4.52 في المئة، مقارنة مع شهر شباط 2014 و206 رحلات في الإقلاع من لبنان بتراجع نسبة 5.50 في المئة و10 رحلات بطريق الترانزيت (بتراجع 69.70 في المئة)، ليكون ذلك مجموع الرحلات الخاصة 427 رحلة (بتراجع بلغ 9.53 في المئة).

### حركة نقل البضائع

بلغ حجم البضائع المنقولة جواً 5769.194 طناً (بتراجع 17.44 في المئة) من البضائع المستوردة بتراجع 13.74 في المئة و1942.073 طناً من البضائع الصادرة بتراجع 23.66 في المئة.

تراجع حجم البريد المنقول جواً في شباط الماضي إلى 39.224 طناً (بتراجع 36.99 في المئة) منه 23.401 طناً من البريد الوارد بتراجع 34.78 بالمئة و15.823 طناً من البريد الصادر بتراجع 39.75 في المئة).



## البراكس شكر نهرًا على توقيف مراكز تعبئة الغاز المخالفة في الشمال

باسم ثلاثة آلاف محطة وقود هذا الموضوع الذي يشكل خطراً على المستهلك وعلى الناس والمجتمع. وهذا مرفوض من لجنة الأشغال ومن تسعة مهندسين، ولا يجوز بوجود سعادته ووجود الدولة المتهاون به»، مؤكداً أنه يضع نفسه تحت تصرف المحافظ وما يراه مناسباً سيتم العمل به».

ولدى سؤاله عن أسعار المحروقات قال: «أسعار المحروقات ثابتة وتأتي بطريقتها السلمية ولا يتجرأ أحد على العبث بها، خصوصاً بعد وجود لجنة مكلفة بمراقبة الأسعار».

جال وزير المالية علي حسن خليل أمس، في حرم مرفأ بيروت واطلع على سير أعمال الدوائر الجمركية بعد الإجراءات الأخيرة التي اتخذها لضبط عمليات التهريب والتهرب وغيرها.

وخلال مؤتمر صحفي عقده بعد الجولة، أعلن خليل عن الإجراءات التي اتخذها في ضوء عملية التقييم للفترة التي تمّ فيها تحويل البضائع إلى الخط الأحمر الإلزامي، وقال: «اليوم أعلن عن مجموعة إجراءات تمّ اتخاذها لضبط أوضاع الجمارك، ومنها المعبران الرئيسيان وهما مرفأ ومطار بيروت. كان واضحاً لدينا وبالإجماع أن هناك الكثير من المشاكل الناتجة عن تراكم في الممارسة أدى إلى هذا الجوّ القائم اليوم في البلاد والذي يؤكد ويؤشر إلى وجود التحول من التلاعب في العملية الجمركية ككل، من هنا كان القرار بتحويل المسارات جميعها إلى المسار الأحمر الإلزامي، بمعنى أن تخضع البضائع للتفتيش الحثي المباشر».

وأضاف: «استمعت بكثير من المسؤولين إلى أعضاء الجمعية المختصة بتخليص البضائع حين التفتيش في النقابة المعنية، وكذلك اجتمعت مع جمعية التجار والهيئات الاقتصادية وأخذت في الاعتبار الكثير من

سجل مطار بيروت الدولي ارتفاعاً في حركة الركاب عبر المطار خلال الشهرين الأولين من 2015 بعد تحقيق ارتفاع إضافي في أعداد الركاب ورحلات الطائرات التجارية خلال شهر شباط الماضي. وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام بأن حركة المطار حققت ارتفاعاً في أعداد الركاب خلال شهر شباط الفاتت بنسبة 5 في المئة مسجلة 394 ألفاً و768 ركاباً ليرتفع بذلك مجموع الركاب عبر المطار خلال الشهرين الأولين من هذا العام إلى 896 ألفاً و809 ركاب بزيادة زهاء 9 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2014.

وارتفع عدد الرحلات التجارية لشركات الطيران في شباط 2015 بنسبة 3 في المئة وسجل 4039 رحلة، بحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المطار. وتوزعت حركة المطار بحسب هذه الإحصاءات خلال شهر شباط 2015 كالآتي:

### المسافرون

ارتفع عدد الوافدين إلى لبنان خلال الشهر الثاني من العام

## البناء

## فرعية «المشتركة» درست تعديل قانون مكافحة تبييض الأموال



كتعان مترئساً فرعية اللجان المشتركة (تمون)

عقدت اللجنة الفرعية المنيقة عن اللجان المشتركة والمكلفة درس مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 8200 الرامي إلى تعديل قانون مكافحة تبييض الأموال رقم 318 / 2001، جلسة عند العاشرة والنصف من قبل ظهر أمس في المجلس النيابي، برئاسة رئيس اللجنة النائب إبراهيم كتعان، وحضور النواب: نواف الموسوي، إيلى عون، سمير الجسر، غازي يوسف وباسين جابر. كما حضر القاضي يحيى غبورة ممثلاً عن وزارة العدل، أمين سز هيئة التحقيق الخاصة لمحاكمة تبييض الأموال المنشأة لدى مصرف لبنان عبد منصور، مدير الشؤون القانونية في مصرف لبنان بيار كتعان، رئيس شعبة الخدمة والعمليات في قوى الأمن الداخلي العميد ميلاد خوري، مستشار وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المحامي شربل سركيس، أمين عام جمعية المصارف الدكتور مكرم صادر، مدير عام وزارة المالية آلان بيقاني.

وناقش النواب خلال الجلسة مشروع القانون بصورة عامة، مع تبيان بعض المسائل المتعلقة بمواده، وتمّ الاتفاق على وضع مسودة عمل تشارك فيها وزارة العدل، ومصرف لبنان، جمعية المصارف، هيئة التحقيق الخاصة، وزارة المالية، على أن تنتهي من ذلك خلال أسبوع. كما تمّ الاتفاق على عقد جلسة لمتابعة دراسة المشروع عند الساعة الثالثة من بعد ظهر الاثنين في 30/3/2015.

وأعلن كتعان أنّ اللجنة أنهت نقاشها العام في قانون مكافحة تبييض الأموال واتفقت على إعطاء مهلة أسبوع لمصرف لبنان وجمعية المصارف ووزارة العدل لوضع مسودة اقتراحات تعرض على اللجنة الفرعية الاثنين في 30 الحالي.

## اتحاد بلديات المتن الأعلى؛

## سدّ القيسماني حاجة ماسة للمنطقة

بناء لدعوة من رئيس اتحاد بلديات المتن الأعلى كريم سركيس، عقدت جلسة شارك فيها رؤساء بلديات المنطقة تناولت شؤون وأوضاع المنطقة الإنشائية، وأصدر المجتمعون بياناً أشاروا فيه إلى أنّ «بلدة حمانا شهدت مؤخراً تحركاً إعلامياً تحت عنوان «لا لسدّ القيسماني»، حيث رفعت اللافتات ونشرت الملصقات على كافة الأعمدة والشوارع في بلدة حمانا، لا سيما في محيط مبنى الاتحاد بلديات المتن الأعلى، وعمدوا إلى إجراء عدة مقابلات إذاعية وتلفزيونية تضمنت بعضها مفردات لا تدل على شيء أهلاً في بلدة حمانا، وخصوصاً ما حكي عن الدم والإساءة إلى شخص رئيس الاتحاد والتي تشكل إساءة إلى كل رؤساء بلديات المتن الأعلى».

وأكد مجلس اتحاد بلديات المتن الأعلى أنّ «مشروع سدّ القيسماني الذي انتظر أهلاً منذ أكثر من عشرين عاماً، وبعد تأمين تمويله من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مشكوراً، والذي انطلقت الأعمال فيه، وفقاً للأصول القانونية المرعية الإجراء وقرارات من أعلى سلطة قضائية، هو حاجة ماسة اقتصادية واجتماعية وزراعية وإنشائية لكافة بلدات المتن الأعلى دون استثناء».

كما أكد حرصه «على حرية التعبير الديمقراطية التي يكفلها الدستور، وعلى حسن العلاقة بين بلدان المتن الأعلى وبلدة حمانا»، مستنكراً «أشد الاستنكار الكلام الذي تضمن عبارات «الدم» والتهديد الصادرة عن زميل في موقع المسؤولية، معرباً عن تقديره الشديد «لفعاليات المنطقة الذين ساهموا في ضبط الأجزاء، وللاكتفية من أبناء بلدة حمانا العزيزة الذين اتصلوا وشاركوا هذا الاستنكار، وأكدوا أنّ الكلام الذي صدر عن رئيس بلدية حمانا في الإعلام مرفوض من قبلهم رفضاً تاماً».

وختم المجلس بتأكيد حرصه «على عدم الانجرار إلى أي سجل إعلامي، والتزامه المطلق جميع قرارات السلطات الإدارية والقضائية الرسمية المختصة».

## المالكون يعتصمون الاثنين

## استنكاراً لـ«دعوات التحريض» ضدّهم

دعت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة في بيان، إلى اعتصام بعنوان «الكرامة»، عند الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين في 23 الحالي أمام المتحف الوطني «استنكاراً لمنطق التشجيع والتخريب والاحتلال والتمرد، وخصوصاً دعوات التحريض ضدّ المالكين وحقهم في العيش الكريم».

وأكدت النقابة أنه «لم يعد لدينا أدنى شك بأنّ التجمعات التي تدعي تمثيل المستأجرين لا تريد حلاً قضائية الإجراءات القديمة لإاحتلال البيوت ومصادرتها إلى الأبد، أو تقاضي تعويضات الإخلاء والغدية غير المحقة والتي ردّ المجلس الدستوري الطعن بها تحديداً في قراره برّد جميع أسباب الطعن بال قانون الجديد بإيجازات، وقد بدا واضحاً التخبط في مواقفها في الفترة الأخيرة بعدما اكتشف النواب في لجنة الإدارة والعدل نيات المسؤولين فيها بتحقيق مكاسب غير محقة لحساب الميسورين والأغنياء، فإذا بهم تارة يرفضون صندوق دعم ذوي الدخل المحدود ويفسونه بالصندوق الأسود، وتارة أخرى يرضون به شرط توسيع مروحة لتشمل الأغنياء منهم، ثم يطالبون على نحو جنوني وخيالي بخفض القيمة التجارية إلى 1 في المئة من قيمة المأجور لكنهم يعوّدون فيفضلها عن طريقة احتساب التعويض، حتى تخبط مطالبهم جميع حدود المنطق القانوني والإنساني، وتحولت إلى نقاط لا يتجزأ للمالكين وقهرهم وإذلالهم».

## كهرباء لبنان؛ عزل مخرجي أوتيل ديو و8C من التاسعة حتى الرابعة

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان، في بيان، «عن عزل مخرجي أوتيل ديو و8C في محطة الشبكات الرئيسية»، جاء فيه:

«في إطار حرصها على تحسين عامل الاستثمار لشبكة التوتر المتوسط 11 ك.ف. تحيط مؤسسة كهرباء لبنان المواطنين علماً بأنها ستقوم يوم الجمعة الواقع في 20/3/2015 بعزل جزء مخرجي أوتيل ديو و8C في محطة الشبكات الرئيسية، من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الرابعة بعد الظهر. وبالتالي فإنّ التيار الكهربائي سوف ينقطع في الوقت والتاريخ المذكورين أعلاه عن الشوارع التالية:

أديب اسحق – خليل صليبي – حبيب باشا السعد – الام مارغريت ماري – المروج – شارل فرم – جورج نقاش – جورج ثابت – الاستقلال – البير خياط – جورج حيمري – بارودي – يوسف سوا – بني عساف – الليسيه.



### مواعيد

● بمناسبة «اليوم العالمي لحقوق المستك» تنظم وزارة الاقتصاد والتجارة، برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، حفل إطلاق استراتيجية مديرية حماية المستهلك للعام 2015 – 2016 عند العاشرة من صباح اليوم في السراي الحكومية.

## تخفيض أسعار أدوية «جنريك» وإقبال معامل في مناطق مختلفة

## أبو فاعور أبطل قرارات للمدير السابق

## لمستشفى بيروت الحكومي

وزارة الصحة، بمؤازرة القوى الأمنية، معملاً للحوليات في مرياطة في زغرنا بالششم الأحمر، لعدم استيفائه أدنى الشروط الصحية والنظافة، بحيث تنتشر الأوساخ والمهملات في أرجائه، إضافة إلى كونه غير مرخص قانونياً، وتمّ تلف البضاعة الموجودة في داخله»، بحسب بيان للمؤازرة. كما دهموا محل «بيت الكاتو» وتلقوا كميات من الحلوى المصنّعة في المعمل المذكور. وفي السياق نفسه، أقلل مراقبو الوزارة معمل حلويات في بلدة غزّة في البقاع الغربي بالششم الأحمر، لعدم استيفائه أدنى الشروط الصحية والنظافة»، وتمّ ضبط كميات من منتجات المعمل موضوعة في معليات تحمل اسم «حلويات نوران» من دون أن تحمل أي تاريخ إنتاج وصلاحي، «في حين أنّ المعمل غير مرخص قانونياً ويعمل بطريقة مشبوهة ومخفية»، كما أعلنت الوزارة. ودهموا أيضاً براد أجبان في شارع التيرو في الشوفيات لصاحبه سامر ن.د، وتمّ إقفاله بالششم الأحمر بسبب عدم استيفائه أدنى الشروط الصحية.

من جهة أخرى، أصدرت وزارة الصحة بياناً، لفتت فيه إلى منع أصحاب حضانات «ديما» في حيّ السلم، فريق وزارة الصحة من الدخول إلى الدار للتفتيش، بعد تلقي الوزارة شكوى حول وفاة الطفلة ج.ج.د في إحدى حضانات المنطقة، وقاموا بالتعرض لهم وتهديدهم».

أصدر وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور قراراً بإبطال جميع القرارات التي اتخذها المدير العام السابق لمستشفى بيروت الحكومي الجامعي فيصل شاتيل، والتي تتعلق بالزيادات المالية والترقيات التي أصدرها بعد تقديم استقالته، كونها لا تستند إلى أي معيار من المعايير المعتمدة في المؤسسات العامة.

من جهة أخرى، خفضت وزارة الصحة العامة أسعار ستين دواء «جينريك»، وتخفّض حالياً أسعار 30 دواء Brand.

وجاء في بيان أصدرته أمس: «بعد قرار وزير الصحة وائل أبو فاعور إحالة شركة «مكتافام» المستوردة للأدوية والشركة المصنّعة «فايزر»، إلى النيابة العامة التمييزية، بتهمة تصدير ينطوي على احتيال واضح بعدما تبين للوزارة أنّ خفوضات ملحوظة طرأت على أسعار الدواء Aricept بلغت 59.4 في المئة ليعيار 10 ملغ و70.53 في المئة ليعيار 5 ملغ، من دون أن يتمّ إبلاغها في حينه عن هذه الخفوضات، تقدمت الشركتان المذكورتان بجميع المستندات اللازمة لإعادة التسعير».

### إقفال معمل حلويات

وفي إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، أقلل مراقبو



خلال دهم معمل حلويات في زغرنا

## قطار حاضر في «الأميركية للتكنولوجيا»

## عن المهن في أسواق العمل للشباب

كانت مهمشة، ولا سيما علم النفس الاجتماعي وعلم نفس الجماعة وعلم الاجتماع بالمطلق، إضافة إلى علم الإحصاءات والإدارة المالية والمعلومات واللوجستية».

ولفت قطار إلى «أنّ نجاح الطالب مرهون بميزتين هما الاضطراب والأخلاقيات، وخصوصاً على مستوى الوظائف في المجالس والسمال والإدارة لأنّ هذا النمط من السلوك من شأنه أن يؤمن استمراريته وتبوؤ المراكز المرموقة، كما على الطالب أن يتمتع بخفاقة واسعة والانفتاح على مختلف البيئات لتنمية روحية الخلق والإبداع».

المهن من دون أن يكون هناك ثبات فيها، وإنّ الاختصاص الفردي لم يعد كافياً بحيث أصبح المطلوب أن يكون هناك تعدّد في المهارات، إضافة إلى تعدّد في اللغات للتناغم والإبداع وتدريب دائم يحتمه التطور التكنولوجي».

ورأى «أنّ لبنان كان في وقت سابق في حاجة ماسة إلى اختصاصات القانون والطب والهندسة، لكنّ هذا المنحى تطور وأصبحت الحاجة في هذه المجالات إلى الاختصاصات المتشعبة والمتعددة والمتجددة، وبسات لبنان والعالم العربي والإفريقي في حاجة في المدى المنظور إلى العلوم الإنسانية التي

حاضر الوزير السابق دميانوس قطار، بدعوة من الجامعة الأميركية للتكنولوجيا AUT، بعنوان: «أي مهن جديدة في أسواق العمل العالمية لشباب لبنان» في قاعة عصام فارس في حرم الجامعة في الفيدير – حالات».

واستهل قطار محاضراته بالإشارة إلى المنحى المتغير للمستقبل المهني «حيث المفهوم الوظيفي يتغير انطلاقاً من ارتباطه بديناميكية من المعطيات المتطورة»، معتبراً «أنّ هناك إطاراً حقيقياً لهذا المنحى المهني ولا يرتكز المنهج إلى مجموعة حقائق تؤكد أنّ هناك تحولات جذرية مستقبلاً في



قطار يتسلم درعاً تقديرياً من الجامعة

## ندوة عن ثروة النفط والغاز في لبنان في كلية الحقوق في «اليسوعية»

نظمت جمعية متخرجي كلية الحقوق والعلوم السياسية وكلية العلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف ندوة في كلية الحقوق عن ثروة النفط والغاز في لبنان، وذلك بالتعاون مع هيئة إدارة قطاع البترول ولجنة الطاقة والمياه في نقابة المحامين في بيروت.

بدأت، تحدث رئيس جمعية المتخرجين القاضي عباس الحلبي، سائلاً: «أين تقف الثروة النفطية في لبنان، ومتى سيتم وضع الأطر القانونية لها لكي تسمح بالانتقال إلى المراحل التالية المفضية إلى الاستدراج والترسية والمباشرة بالتقطيع والإنتاج. وهل صحيح أنّ في استطاعة لبنان أن يستفيد من ثروته النفطية في الوقت المناسب؟ وهل هناك شهية دولية للتقدم في الاشتراك في استدراج العروض؟» وأبدى رئيس لجنة الطاقة والمياه في نقابة المحامين في بيروت طوني عيسى أسفه «للتأجيل إعطاء التراخيص، وذلك بسبب تأخر إقرار مجلس الوزراء لمرسومي تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى مناطق على شكل رقع (أو ما يعرف بالبلوكات) ودفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج».

ولفت المحامي غابي دعبول إلى تواريخ وضع لبنان السياسة البترولية منذ العام 2007، وصولاً إلى إنشاء هيئة إدارة البترول في العام 2012، كما أشار إلى التشريع البترولي ومراسيمه وما صدر منها وما لم يصدر بعد، متوقفاً في كل دورة تراخيص، مروراً باتفاقية مشاركة الإنتاج».

وتناول عضو هيئة إدارة قطاع البترول وليد نصر موضوع الأنشطة المالية المعتمدة واستراتيجية التراخيص، وقال: «إنّ هذه الاستراتيجية مهمة بالنسبة إلى لبنان لأنها تساعد في تأمين الاستقلال في مجال الطاقة، وفي توعية المكون المحلي، والحماية من المخاطر التقنية، وبناء القدرات النفطية ووضع النظام المالي والقانوني، والنمو الاقتصادي، وكذلك استدامة الموارد الطبيعية»، مؤكداً أنّ «هذا ما يوصلنا إلى اعتماد التزيم التدريجي، بدءاً من تزيم عدد معد من الرقع في كل دورة تراخيص، مروراً باتفاقية مشاركة الإنتاج».

ولفت إلى صعوبة إيجاد 80 في المئة من الموظفين اللبنانيين في هذا القطاع، نائفاً القدرة على تحديد عدد الوظائف التي سيخلقها هذا القطاع قبل الانتهاء من اتمام عملية البدء بعملية التقطيع والبيع إلخ.»

فرص عمل وتطوير البنى التحتية والخدمات، وتوليد الكهرباء من الغاز الطبيعي وبكلفة أقل، وتوافر أكبر لتتبار الكهربياني».